

ما لا يتصل من الممكنات مع وقوع اسم الشيء عليه كقولنا لو سلم التفتيح والبلور
 فاقترب فلما ظهر ان كل مخلوق له وجوده خلقا بصرفه
 وجبته لا يبق فرق بين السبب والرفع ولا بين جعل خلقه او
 صنعه على انه لو سلم التفتيح بالخلق فالفرق ظاهر لان الخمر
 يفيد ان كل مخلوق مخلوق له جلا في الصفة ومن الثاني والله
 خلقكم وما خلقون اما اذا كان ما يصدر عنه على ما اختار سببه
 لا مستغنا بهما عن الخلق والاضمار فالنظر لان المعنى وخلق
 عملكم واما اذا كانت موصولة على حد في الضمير اي وخلقنا ما خلقون
 بنزول قوله تعالى اني قد علمت اني قد علمت اني قد علمت اني قد علمت
 ما خلقون من الاصنام فلان كل من اعلمه الله وما يعلمون من
 الاوضاع والحركات والمعاني والطاعات وغير ذلك فان المراد
 بافعال العباد المختلف في كونها تعلق العبد او الخلق الرب هو ان يقع
 بتسبب العبد وبمستنده العبد مثل الصوم والصلاة والاكل والشراب
 والقيام والنعوذ وتوحيدهم لكن ما يسمى بالاصل بالمصدر لا بنفس
 الايقاع الذي هو من الاعتياد ان العقلية لا تسمى الا بغيره
 المصلافة ويؤمنون الزكاة ويعلمون الصالحات ويكسبون السنين
 فالسعة الملة والدين وهنك المنكته مما جعلت في الجوارح
 فالتعوي في كون ما موصولة حتى صرح الامام بان مثل ما تخون
 وادبا يكون في قوله تعالى فاذا هو تلفع بابا يكون بما زد فها
 تلا شترتك واما اعترافهم بان الاية جمة تخليكم لا كهم
 اسند العباد والتمت والعلل الى الخطابين فيجمل بالتمت اذ
 الجعير ذلك من الابانة الصريحة والظاهرة في اشارة مخلوقية
 الافعال لله تعالى دونهم فان قيل قد يقولون نحن انما جعل العبد موحدا
 لافعاله لا الخلق والفرق بين الخلق والابجاد ان الخلق هو الابجاد
 على وجه التقدير المادي عن الخلق وعلى الوجه الذي تقدمه والابجاد
 اعلم من هذا وابداء المبدع بما يقع على وجه الخلق والابجاد
 قلنا ليس المرفق بسبل وجبته ليس الخلق الابجاد على وجه
 المبدع اي الايقاع على قدر مخصوص وفعل مخصوص فعل العبد
 ربما يكون كذلك فلما كان له موجد له كان خالقا فالاسند
 فان قلت التمسك بالكتاب والتمسك بنور عقلي بصدوق
 كلام الله تعالى وكلام الرسول عليه الصلاة والسلام ودلالة المعجزة
 وهذا لا يتصل مع القول بان خالق كل شيء حتى الممتور والفقير
 لا يتبع منه التلبس والندب ليس والكذب واظهار المخرج عليه

الكاذب مع وجوده كذا ما يفرح به وجوب صدق كلامه ونوبت النبوة ودلالة
 المعجزة ان العبد بان شفا تلك الفوادح وان كانت ممكنة في نفسه
 بمعنى انها ان وقعت لا يلزم منها محال لنا من الماديات المتخيلة
 بالضروريات على ان هذا الاحتجاج انما هو على المعرفتين بحجة
 الكتاب والسنة التمسكين فيما في نوع كونه نقالي خالفا للشيء
 والخلق والافعال المباد فلو توفقت جنتهما على ذلك كان دورا
 تنبيهه تقدمت المذهب بقدرته المفاضل بينهما
 او ضمنه وقول الناظم ولكن لا يوترد جميعها معا مذهب
 اهلا للسنة خلا لثنا بغير علم في اصل الفعل وصفه وعلم
 قوله كسب كلف به الرد على مذهب الجبرية القائلين بان العبد
 يجوز الا اختيارا له وانما هو الخلق كالتسكين للفظ والمجازة
 للروح والباب للخلق اذ على هذا لا كسب له حقيقة ولكنه صريح
 بالورد عليهم لما تقدم من ان الاكتفاء هذا العبد بالموافاة والمفاهيم
 غير لا ينفذ لثنا مسابله فذلك انما بان الفصحة المشترقة
 بشرط وقعت في جوابه وانما السببية اليه وادعيت وجود
 ثبوت كسب العبد باختياره او بسبب وجوب ثبوت كسبه باختياره
 فلو اوجب ان نعتقد ان العبد ليس بجوارح جميع افعال التي
 جعلتها كسب المسابقت بحيث لا يصدر عنه اثر من الاثار الا لا
 اختيارا بل ان الاطلاق له في صدق وعنه وانما هو معدن وينفع
 ظهوره كبط معلقة الهواء تيلد الربح بيننا ونشالا والاخيرة
 له في موافقتها لا قدره له على مخالفتها كما ذهب اليه الجبرية
 فالخلق بل سوا المجرىات عنده في بعضها مما يترد المحدثان
 لا تتلفق بها قد رتبا لا ايجادا واختراعا ولاننا ولا انشأنا
 بل الواجب ان نعتقد صدق ويمض افعالنا اختيارا وبالمض
 الاخر عن اضطراره وذلك لما جحد كل عاقل عن المرفق الخروبي
 بين حركة الموقتش وحركة المانتى بل بين حركة الموقتش
 الا اننا نقتضيه وحركتهما الا ارادته حالتنا ولا بعضنا لا تشيئا
 ولا انه يلزم على ما ذهبوا اليه عدم التكليف باس من الامور
 فلا يصح لنته وانما شرطه بالفضل ولا يمتنع عنه ولا امره
 ولا لفته ولا يتوجب عليه ولا يفتي من كثر في ذلك واني بان
 العبد انما يشهد ووالكل ما ظل باجماع المسلمين فان خلق
 الجبر لا يفرع عليه منه هم ايضا فانكم وان انتم للمع كسبا الا انكم
 تفتن ان يكون له قبة تثير واختراع ولا تشك اذ في صدور

الكاذب